الفصل الأول : نشأة وتطور النظام المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

المحور الأول: النظام المصرفي الجزائري 1830-1900

غداة الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830 كانت هذه الأخيرة كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور نقود في المبادلات وبنظام المعدنين (الذهب والفضة) في العملة دار لصك النقود، غير أن الوضعية المصرفية تغيرت تماما في ما بعد حيث كانت الجزائر ملزمة بعدما أقدم المعمرون على إلغاء الأساليب المالية الجزائرية وسحبها من المعاملات ابتداء من سنة 1849 لتترك محلها لأسلوب مصرفي مغاير تماما مستوحى من النظام المصرفي الفرنسي.

وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقرر إنشاؤها بمقتضى القانون الصادر في 19-07-1843 لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا وقد بدأ هذا البنك فعلا بإصدار النقود بداية سنة 1848 لكن سرعان ما توقف بسبب قيام ثورة 28 فيفري من تلك السنة في فرنسا و إقصاء الملك لويس فليب عن العرش وإعلان الجمهورية الثانية.

وثاني مؤسسة هي Le comptoir national d'exempte تقتصر وظيفتها على الائتمان أي لم تتمتع بحق إصدار النقود ولم تنجح مؤسسات الخصم بسبب قلة الودائع

ثالث مؤسسة هي la banque d'Algérie وذلك عام 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 6 الآلف سنة وقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته الاعتماد بنصف قيمة رأس ماله المدفوع وربطته بقيود تخص مقدار الاحتياطي وحق تعيين المدير وحق تحديد إصدار الأوراق النقدية، ولم يكن حق الإصدار أبدي، وقد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة ما بين 1880-1900 نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين.

المحور الثاني: النظام المصرفي في الفترة ما بين 1900-1962

تعرض بنك الجزائر إلى هزات عنيفة نتيجة إسرافه في منح القروض الزراعية والعقارية و توالي ضغوط المعمرين معا دفع السلطات الفرنسية سنة 1900 إلى اتخاذ قرارات جذرية بشأنه

- نقل مقر البنكي إلى فرنسا
- تغيير اسمه إلى بنك **جزائر وتونس**
- تخصيص 3 ملاين فرانك لتمويل الزراعي .
- تعين محافظ + نائب + 15 عضو من فرنسا والجزائر وتونس .
- ويتم تفويض للبنك حق الإصدار دون تقييد المدة وتم تأميمه عام 1946 وفي 19 سبتمبر 1958 استقلال تونس .
- فقد البنك حق الإصدار لتونس بعد استقلالها وعادة مجدد اسمه إلى بنك الجزائر .

وظل يعمل حتى إلى غاية 31-12-1962 حيث ورثه ابتداء من اليوم الموالي **البنك المركزي الجزائري** بذلك يمكن القول بأن النظام المصرفي الجزائري نشأة وترعرع كامتداد لنظام المصرفي الفرنسي وكان وظيفته خدمة المعمرين ومصالحهم ، فقد عرفت الجزائر تواجد بنوك أجنبية في الحقبة الاستعمارية، والمتمثلة أساسا في فروع لبنوك فرنسية، أو مؤسسات خاصة موجهة إلى خدمة الإقليمية الاستعمارية، وذلك في ظل نظام مصرفي جزائري تابع للنظام المصرفي الفرنسي (المستعمر). و الذي كان يتكون من شبكة بنكية تحتوي على 450 شباك للخدمة العمومية موزعة على 140 مؤسسة بنكية، حيث يمكن تقديم النظام المصرفي الجزائري على النحو التالي:

- مؤسسة الإصدار لبنك الجزائر والمجلس الجزائري للقرض.
- مؤسسات القرض ذات الاتجاه العام والمتمثلة في البنوك التجارية، بنوك الأعمال، ومؤسسات خاصة.

وكانت البنوك الموجودة في الجزائر عبارة عن فروع للبنوك في باريس هذه البنوك والتي كان مجموع فروعها 409 فرع منها 149 في منطقة الجزائر و 154 في منطقة وهران و83 في منطقة قسنطينة و23 في منطقة الصحراء،كانت تمول الزراعة المملوكة للمعمرين والنشاطات التجارية على الخصوص تصدير الكحول وكانت هناك شبكتين :

- الشبكة المتطورة : تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج وكانت متمركزة في المدن الكبرى والموانئ وتضمن بنوك الودائع بنوك محلية بنوك الأعمال.

1 -بنوك الودائع : تضمن الشركات العامة – شركة مارسليا للقروض – القرض الليوني – قرض الشمال – قرض صناعي وتجاري – بنك بريكليز – القرض المحلي الجزائري- الشركة الجزائرية للقروض – البنك الوطني للتجارة والصندوق

2 -بنوك الإعمال: تضم بنك باريس –بنك الصناعة لشمال إفريقيا – بنك صناعة الجزائري وبلدان بحر المتوسط

- شبكة أقل تطوير: تهتم بتمويل القطاع التقليدي الحرفي تضم المؤسسات تعاضدية (تعاونية) مؤسسات عامة وشبه عامة وشبكات التقليدية .

1 -المؤسسات التعاضدية تضم المؤسسات التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي وهي بنوك فرعية ونجد القطاع التجاري والبنوك الشعبية التي تتخصص في التاجرة الصغيرة .

2 -مؤسسات عامة وشبه عامة وهي تخضع للخزينة العامة وتنقسم إلى مؤسسات فرعية ومحلية .

- الفرعية تضم : القرض الوطني- القرض العقاري – صندوق البيانات- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية – صندوق الوطني للنشاطات العامة
- المحلية :تضم صندوق التجهيز وتنمية في الجزائر الذي أصبح يسمى بصندوق تنمية الجزائرية .

3 -شبكات تقليدية : تهتم بتمويل القطاع التقليدي تضم نوعين من مؤسسات

فئة الأولى: تهتم بقطاع الفلاحي مثل القرض الفلاحي الذي منح الفلاحين قروض نقدية وعينية – شركات فلاحيه للاحتياط وهي بشكل تعاونيات وظيفتها منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل

فئة الثانية : تهتم بقطاع الحرفي – القرض البلدي الذي يمنح قروض استهلاكية – قروض خاصة بقطاع الحرفي وخدمات بسيطة .